A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مشكلات السلع

الدورة الرابعة والسبعون

10–12 مارس/آذار 2021

حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020

الموجز

يهدف إصدار عام 2020 من التقرير الرئيسي عن *حالة أسواق السلع الزراعية* إلى معالجة السياسات والآليات التي تعزز تحقيق النتائج – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – المستدامة في الأسواق الزراعية والغذائية، العالمية والمحلية على السواء. ويجمع التقرير جوانب عديدة من تطور الأسواق والتجارة منذ مطلع هذا القرن، مثل بروز سلاسل القيمة العالمية في الأغذية والزراعة؛ ومدى مشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية في سلاسل القيمة والأسواق؛ والآثار التحوّلية المترتبة عن التكنولوجيا الرقمية على الأسواق. وفي هذا السياق، يناقش تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020 السياسات والآليات التي يمكنها أن تعزز النمو الاقتصادي الشامل وأن تستفيد من الأسواق للمساهمة في تحقيق خطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى مناقشة محتوى إصدار عام 2020 من تقرير *حالة أسواق السلع الزراعية* ونتائجه، وإلى النظر في النقاط التالية لاتخاذ مزيد من الإجراءات:

- الإقرار بدور الأسواق الغذائية والزراعية ذات الأداء الجيد والتجارة فيها، المساهم في تحويل الأغذية والزراعة وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والنمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة؛
- والتشديد على الحاجة إلى سياسات واتفاقات تجارية لتشجيع الأسواق العالمية المنفتحة والشفافة والتي تعمل بشكل جيد، لا سيما في أوقات الأزمة من قبيل جائحة كوفيد-19، على أن تستكمل بتدابير تحسن قدرة الأغذية والزراعة على الاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية الحديثة؛

- وإبراز الحاجة إلى السياسات العامة والآليات المؤاتية، مثل الزراعة التعاقدية وخطط إصدار شهادات الاستدامة وتطوير تطبيقات التكنولوجيا الرقمية، من أجل تسخير الأسواق الغذائية والزراعية والتجارة فيها لدعم تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد بوبكر بن بلحسن

أمين لجنة مشكلات السلع

البريد الإلكتروني: boubaker.benbelhassen@fao.org

أولاً– التجارة والأسواق والتنمية المستدامة

1- ترمي خطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفًا، إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. كما أنها تعالج التحديات العالمية التي نواجهها، بما فيها القضاء على الفقر والجوع واستعادة الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام. وتدمج أهداف التنمية المستدامة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادية والبيئية والاجتماعية – مع غايات متشابكة بشكل وثيق.

2- وتقع التجارة والأسواق في صلب عملية التنمية. وفي مجال الأغذية والزراعة، توسّع الأسواق الخيارات المتاحة للمستهلكين وتولّد الحوافز للمزارعين، ما يسمح بتخصيص الموارد على النحو الأمثل وتوفير السبل التي تقيم الزراعة من خلالها الروابط مع قطاعات أخرى من الاقتصاد. وهذا ما يجعل التجارة والأسواق ضرورية لتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد.

3- وتؤدي الأسواق التي تعمل بشكل جيد دورًا مهمًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ولكن لا تستطيع الأسواق كآلية أن تضمن تحقيق مجموعة من المنافع الاجتماعية والبيئية الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تخفق في التوفيق بين مصالح الأفراد واحتياجات المجتمع.

4- ويستكشف إصدار عام 2020 من تقرير *حالة أسواق السلع الزراعية* تطور التجارة والأسواق ويناقش دورها في تحقيق التنمية المستدامة عبر النظر في بروز سلاسل القيمة العالمية في مجال الأغذية والزراعة؛ ومدى مشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية في سلاسل القيمة؛ والآثار التحوّلية المترتبة عن التكنولوجيا الرقمية على الأسواق.

5- وتظهر علاقة الزراعة بالأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، والعمالة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتغذية، والصحة، في معظم أهداف التنمية المستدامة. وتحدد الأسواق هذه العلاقات، ويناقش التقرير السياسات والآليات التي تسخّر الأسواق الزراعية والغذائية للمساهمة في تحقيق النتائج المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6- ولقد تم إطلاق تقرير *حالة أسواق السلع الزراعية* في 23 سبتمبر/أيلول 2020 خلال حدث افتراضي شارك فيه وزراء، ونواب وزراء، وواضعو السياسات رفيعو المستوى من البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة وأبدوا تعليقاتهم على الرسائل الأساسية الواردة في التقرير. وأشارت مداخلاتهم إلى محتوى التقرير الغني بالسياسات والذي شمل القضايا المتعلّقة بمساهمة التجارة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية؛ والنُهج السياساتية إزاء التجارة والدعم المحلي وجائحة كوفيد-19؛ والجهود الرامية إلى إشراك المزارعين في سلاسل القيمة الحديثة ومعالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ والدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات الرقمية في تسريع وتيرة النمو والتنمية المستدامة.

ثانيًا– تطور التجارة والأسواق

7- زادت التجارة الدولية في الأغذية والزراعة منذ عام 1995 بأكثر من الضعف بالقيمة الحقيقية لتبلغ 1.5 ترليون دولار أمريكي في عام 2018. وتشارك الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية بشكل متزايد في الأسواق الزراعية والغذائية العالمية، حيث ارتفعت صادراتها إلى أكثر من ثلث المجموع العالمي (الشكل 1).

8- ويعزى هذا النمو في التجارة إلى عوامل عديدة. فلقد جعلت التحسينات في مجال التكنولوجيا وتدني تكاليف النقل، التجارة أمرًا أسهل وأقل كلفة. ولقد شكلت السياسات التجارية وتراجع التعريفات على الواردات نتيجة لاتفاق

منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة الذي دخل حيّز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 1995، وللعديد من الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، عوامل أساسية في تعزيز التجارة في الأغذية والزراعة.

الشكل 1- تطور التجارة الزراعية والغذائية في فترة 1995-2018 (تصنّف البلدان في مجموعات بحسب مستوى الدخل)
(مليار دولار أمريكي)

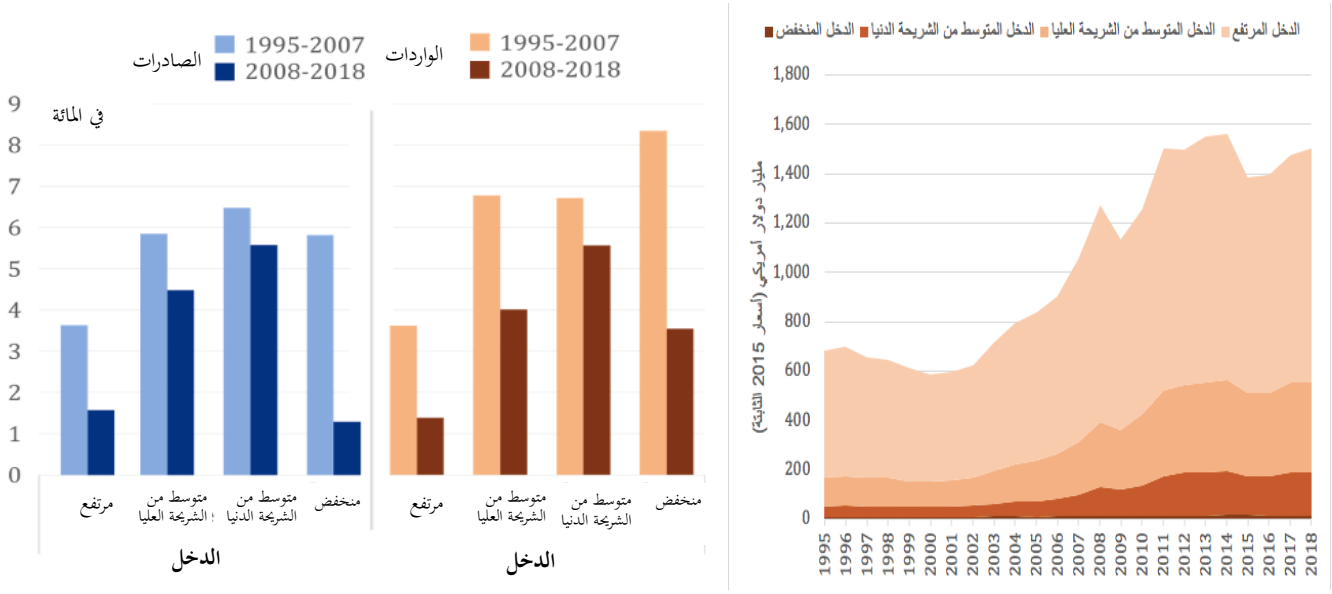

ملاحظة: تستند جميع الحسابات إلى قيمة التجارة بأسعار عام 2015. وتستند مجموعات البلدان المصنّفة بحسب مستوى الدخل إلى تصنيف البنك الدولي. وتستند الحسابات في اللوحة باء إلى متوسطات مدتها ثلاث سنوات لقيمة التجارة بأسعار عام 2015.
المصدر: حسابات منظمة الأغذية والزراعة باستخدام بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (تم الاطلاع عليها في مايو/أيار 2020).

9- ولقد أثارت هذه العوامل، جنبًا إلى جنب مع الزيادات في دخل الفرد في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، توسّعًا تجاريًا في مجال الأغذية والزراعة. ويرتبط نمو الدخل أيضًا بالاتجاهات الديمغرافية، مثل التوسّع الحضري، التي تولّد أساليب حياة جديدة وتغيّرات في الأنماط الغذائية، الأمر الذي يؤثر بالتالي على التجارة والأسواق. وكلما أحرزت البلدان تقدما، استهلك الناس قدرًا أقل من الأغذية الأساسية ومزيدًا من اللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة والخضار. وتنعكس هذه التغيّرات في الأنماط الغذائية على أنماط التجارة الدولية (الشكل 2).

الشكل 2- التغيير في الصادرات والواردات بحسب مجموعات الأغذية في فترة 1995-2018 (تصنّف البلدان في مجموعات بحسب مستوى الدخل)

ألف- الصادرات باء- الواردات

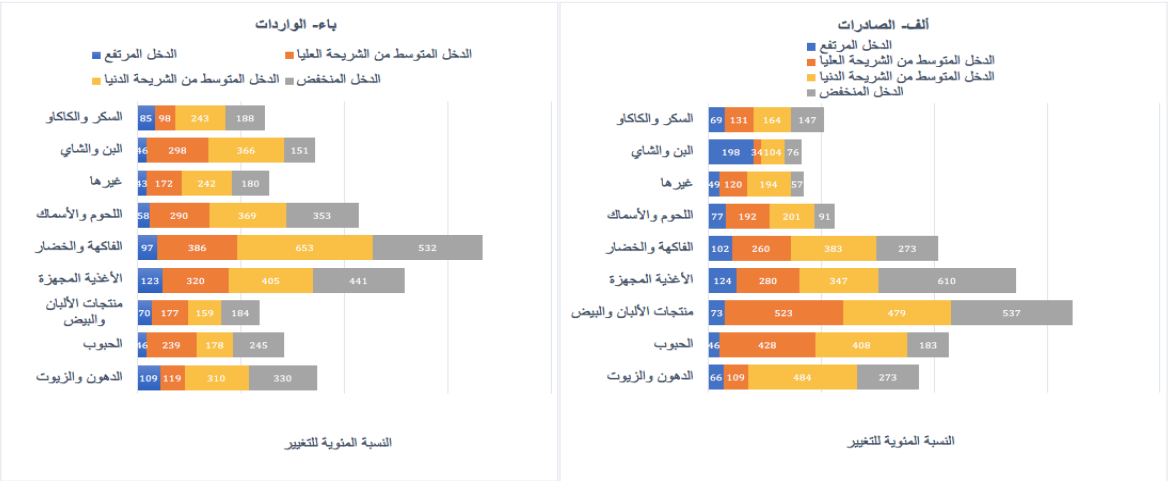

ملاحظة: تستند الحسابات إلى متوسطات مدتها ثلاث سنوات لقيمة التجارة بأسعار عام 2015. ولأغراض توضيحية، تظهر النسبة المئوية للتغيير من عام 1995 إلى عام 2018 لكل مجموعة من مجموعات البلدان المصنّفة بحسب مستوى الدخل، في شريط واحد بحسب مجموعات الأغذية. ولا يمكن إضافة النسب المئوية للتغيير داخل مجموعات الأغذية.

المصدر: حسابات منظمة الأغذية والزراعة باستخدام بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (تم الاطلاع عليها في مايو/أيار 2020).

10- ويحدث التوسّع الحضري في البلدان النامية بوتيرة سريعة، ولقد أثر على أسواق الأغذية المحلية. ويؤدي تفضيل المستهلكين للسهولة، وجودة الأغذية، والسلامة، إلى تنسيق عمودي أقوى لسلاسل القيمة الغذائية وإلى بروز المتاجر الكبرى. وبحلول عام 2018، زادت مبيعات سلاسل المتاجر الكبرى الرئيسية عشرة أضعاف في بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مقارنة ببداية القرن. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من الأرجح أيضًا أن يتسوق المستهلكون في المناطق الحضرية في المتاجر الكبرى وأن ينفقوا حصة أكبر من دخلهم على تناول الطعام خارج المنزل.

11- ولقد أدت التطورات في التكنولوجيا الرقمية إلى تحسين التواصل بين الناس، كما أنها تترك أثراً عميقاً على الاقتصادات والمجتمعات. فمن ناحية الطلب، يحدث تحسين التواصل تقاربًا ثقافيًا يؤثر بدوره على تفضيلات المستهلكين للأغذية. ومن ناحية العرض، بات من الأسهل على المزارعين والشركات التواصل، الأمر الذي يمكّنهم من تنسيق عملياتهم بشكل أفضل عبر الحدود والانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية. وثلث التجارة في الأغذية والزراعة تقريبًا يجري في سلاسل القيمة العالمية وعبر الحدود مرّتين على الأقل، ذلك أن السلع الأساسية تصدّر في بادئ الأمر لتجهيزها على شكل منتجات غذائية يعاد تصديرها. ويسمح النظر إلى التجارة من منظور سلسلة القيمة العالمية بتقسيم إجمالي الصادرات إلى التجارة المتصلة بسلسلة القيمة العالمية والتجارة الثنائية غير المتصلة بسلسلة القيمة العالمية (الشكل 3). وتشارك البلدان في سلاسل القيمة العالمية من خلال روابط خلفية عبر الاعتماد على المدخلات المستوردة لإنتاج السلع التي يجري تصديرها، ومن خلال روابط أمامية عبر تصدير السلع والمنتجات الغذائية المجهّزة بشكل جزئي لمتابعة تجهيزها وتصديرها مرّة أخرى.

الشكل 3- إجمالي الصادرات على المستوى العالمي و(المشاركة في) سلسلة القيمة العالمية في فترة 1995-2015

ألف- الزراعة

باء- الأغذية والمشروبات

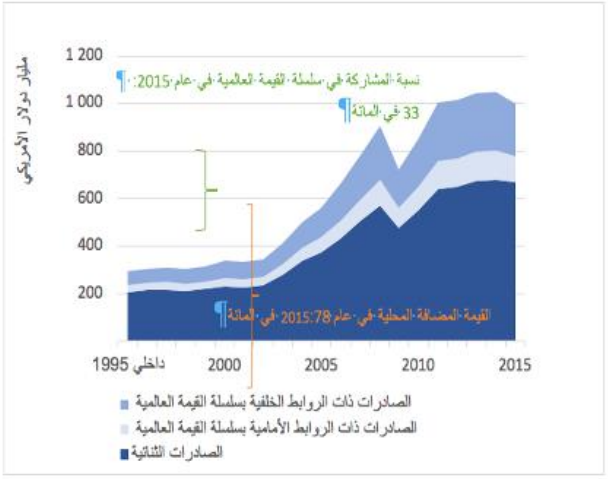

ملاحظة: الصادرات ذات الروابط الخلفية بسلسلة القيمة العالمية هي مجموع القيم المضافة الخارجية في مختلف البلدان، أي جميع القيم المضافة التي شكلت بالفعل جزءًا من الصادرات في مراحل سابقة من سلسلة القيمة؛ وعلى المستوى العالمي، يمثل ذلك قيمة مضافة يجري حسابها مرتين. أما الصادرات ذات الروابط الأمامية بسلسلة القيمة العالمية، فهي الصادرات التي سيعاد تصديرها في وقت لاحق والتي يجري تجميعها مرّة أخرى في مختلف البلدان. والصادرات الثنائية غير المتصلة بسلسلة القيمة العالمية هي الصادرات التي لا تتدفق عبر سلاسل القيمة العالمية. وتضاف الصادرات ذات الروابط الخلفية والأمامية إلى المشاركة في سلسلة القيمة العالمية؛ وتضاف الصادرات ذات الروابط الأمامية والصادرات غير المتصلة بسلسلة القيمة العالمية إلى القيمة المضافة المحلية المجمعة في مختلف البلدان. ويساوي مجموع العناصر الثلاثة إجمالي الصادرات. أنظر الإطار 2-1 للاطلاع على التعريفات الواردة في التقرير.

المصدر: تحليل منظمة الأغذية والزراعة أجراه Dellink وآخرون، 2020

12- وتوقف تطور التجارة الدولية وسلاسل القيمة الزراعية والغذائية العالمية من جراء الأزمة المالية في عام 2008. ومنذ حينها، أثّر تباطؤ الاقتصاد العالمي على التجارة وسلاسل القيمة العالمية. وفي القسم الأول من عام 2020، شهدت الأسواق المحلية والعالمية مرّة أخرى تحديات كبيرة بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 والقيود التي فرضت على حركة الأشخاص والسفر الدولي من أجل احتوائها. ومن المتوقع أن تؤثر الجائحة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، على التجارة بشكل ملحوظ. وفي أبريل/نيسان 2020، أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن التجارة العالمية في البضائع ستتراجع بنسبة تتراوح بين 13 و32 في المائة بسبب تعطّل الأنشطة الاقتصادية من جراء جائحة كوفيد-19. وبالرغم من أن عدم اليقين يحيط بعملية التعافي، أشارت التوقعات المنقحة لمنظمة التجارة العالمية في أكتوبر/تشرين الثاني 2020 إلى أن حجم التجارة العالمية في البضائع سيتراجع بنسبة 9.2 في المائة في عام 2020.

13- وتسند الحكومات والقطاع الخاص أولوية عالية للمحافظة على عمل سلاسل القيمة الغذائية وسط القيود المفروضة على الحركة. ونتيجة لذلك، تُبذل الجهود لربط مناطق إنتاج الأغذية بالمراكز الحضرية من خلال قنوات خاصة تخضع لتدابير السلامة، مثل الفحوصات والتباعد الجسدي وغيرها من الممارسات الصحية، لتسريع وتيرة تسليم الأغذية المغذية والقابلة للتلف إلى السكان المتضررين. وعلى المستوى العالمي، اتفق واضعو السياسات في العديد من البلدان الرئيسية المصدّرة للأغذية، مثل البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين، على عدم فرض تدابير تجارية تقييديّة غير مبررة من قبيل حظر التصدير، لضمان استمرار التجارة في نقل المنتجات الغذائية والزراعية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، ما يعزز بالتالي تحقيق الأمن الغذائي في العالم.

ثالثًا– سلاسل القيمة العالمية يمكنها أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي

14- لقد أصبحت سلاسل القيمة العالمية جزءًا مهمًا من التجارة في الأغذية والزراعة. وهي تفكك عملية الإنتاج إلى مراحل وحول العالم لتحقيق مكاسب على مستوى الكفاءة. ويسمح ذلك للمزارعين والشركات في البلدان النامية بالتغلّب على أوجه القصور الناجمة عن عدم وجود قطاع أغذية محلي متطوّر وموجّه نحو التصدير. ولدى المزارعين والشركات خيارات أكثر للانضمام إلى الأسواق العالمية ويمكنهم الاستفادة على نحو أفضل من ميزتهم المقارنة في أي مرحلة يختارونها من مراحل سلسلة القيمة.

15- وتتباين معدلات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية تباينًا كبيرًا بين البلدان (يظهر الشكل 4 هذا التباين في الزراعة). وتميل البلدان الصغيرة إلى ممارسة التجارة على نحو أكبر، وهناك بالتالي احتمال أكبر أن تشارك في سلسلة القيمة العالمية. ويمكن أن يظهر ذلك أيضًا أن البلدان الصغيرة أكثر انفتاحًا نسبيًا على التجارة ذلك أن اقتصاداتها تفتقر إلى الحجم وتميل إلى أن تكون أقل تنوعًا. وتظهر المعدلات العالية للمشاركة في سلسلة القيمة العالمية أيضًا بسبب مناطق التجارة الحرّة التي تعزز التجارة بين الموقعين (كما هي الحال في أوروبا مثلاً، الشكل 4).

الشكل 4– معدّلات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية في الزراعة في عام 2015

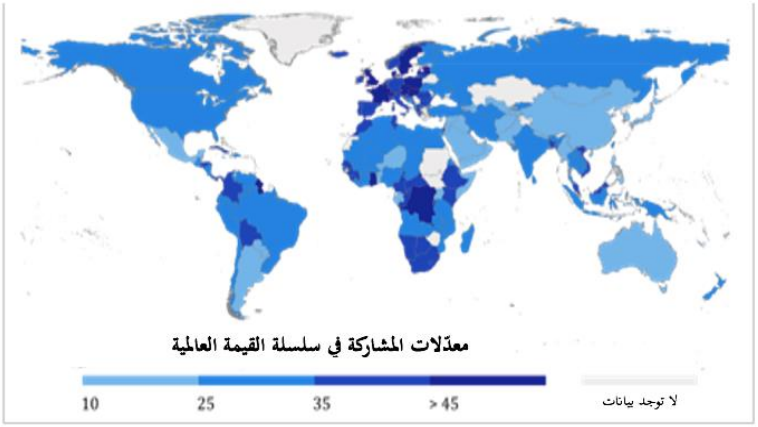

ملاحظة: معدّلات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية هي مجموع الروابط الخلفية والأمامية بسلسلة القيمة العالمية كنسبة من إجمالي الصادرات.
أنظر الإطار 2-1 للاطلاع على التعريفات.
المصدر: تحليل منظمة الأغذية والزراعة أجراه Dellink وآخرون، 2020.

16- وتبيّن الأدلة الناشئة أن المشاركة في سلاسل القيمة يمكنها أن تعود بفائدة أكبر على النمو والإنتاجية من التجارة الثنائية غير المتصلة بسلسلة القيمة العالمية (الشكل 5). وفي قطاعي الزراعة والأغذية والمشروبات، تميل البلدان التي تشهد متوسط نمو أعلى في القيمة المضافة إلى تسجيل نمو أكبر في مستويات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية.

17- ويمكن أن تمثل سلاسل القيمة العالمية سبيلاً مهمًا لتحقيق النمو في البلدان النامية. وبفضل التنسيق الأفضل، يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تزيد آثار التجارة الدولية على النمو، لا سيما الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا والمعارف التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل ورفع المداخيل. وفي المتوسط، وفي الأجل القصير، يمكن أن تؤدي زيادة بنسبة 10 في المائة في المشاركة في سلسلة القيمة العالمية للزراعة إلى زيادة قدرها 1.2 في المائة تقريبًا في إنتاجية اليد العاملة.

ويترجم هذا الأثر المباشر أيضًا إلى آثار إيجابية مستدامة وطويلة الأجل على الإنتاجية، الأمر الذي يمكنه أن يعود بفوائد كبيرة على البلدان النامية.

الشكل 5- العلاقة بين نمو القيمة المضافة ونمو المشاركة في سلسلة القيمة العالمية بين عامي 1995 و2015 (تصنّف البلدان في مجموعات بحسب مستوى الدخل)

ألف- الزراعة

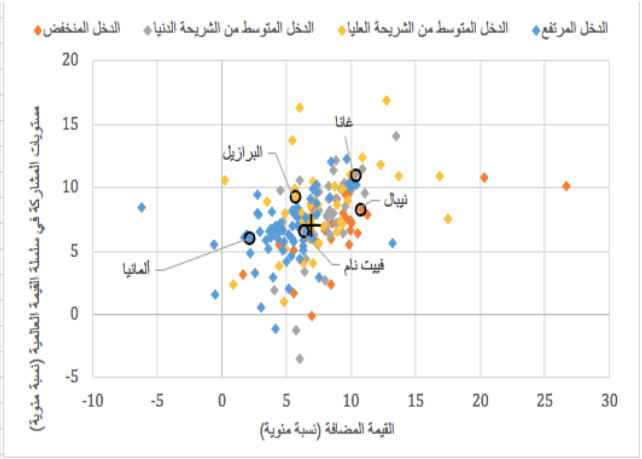

باء- الأغذية والمشروبات

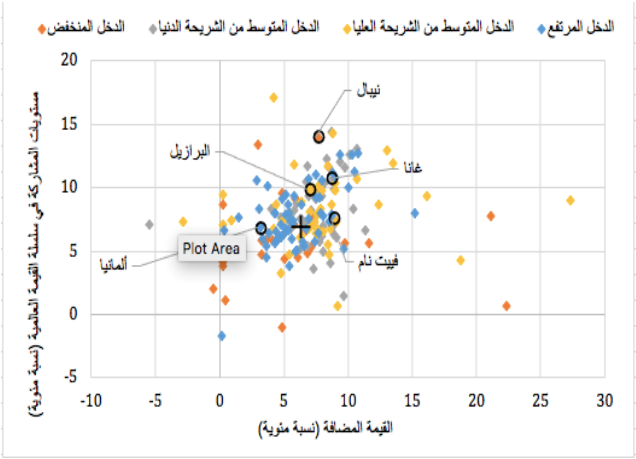

ملاحظة: تعكس المشاركة في سلسلة القيمة العالمية نمواً في مستويات المشاركة وليس في معدلاتها. وتعكس القيمة المضافة إجمالي القيمة المضافة القطاعية في الإنتاج. وتعكس معدلات النمو متوسط معدلات النمو السنوي بين عامي 1995 و2015.

المصدر: Dellink وآخرون، 2020.

18- وتكتسي سياسات التجارة أهمية بالغة ذلك أن سلاسل القيمة العالمية تمرّ عبر بلدان مختلفة والمنتجات تعبر الحدود مرّات عديدة وتُدفع التعريفات على كل منها. ويمكن لتقليل الحواجز التجارية وتدنيها أن يساعدا على تعزيز سلاسل القيمة العالمية. كما يمكن أن تؤدي التعريفات المنخفضة على الواردات، على امتداد سلسلة معيّنة من سلاسل القيمة العالمية، إلى زيادة الواردات من المدخلات والمنتجات الوسيطة، الأمر الذي من شأنه أن يحفّز الإنتاج والصادرات ويفضي إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية والعمالة والمداخيل.

19- ويمكن لفتح الأسواق العالمية وتعزيز سلاسل القيمة العالمية أن يولّدا آثارًا غير مباشرة مهمة من خلال نقل التكنولوجيا والدراية. ومع ذلك، فإنه من الضروري اعتماد سياسات تكميلية لترجمة هذه الآثار إلى مكاسب طويل الأجل بغية دعم القدرة على المنافسة، وتشمل هذه السياسات مثلاً التدابير التي تحسّن الحوكمة والبنية التحتية، وترتقي بالمهارات، وتزيل أوجه الجمود في أسواق العمل. ولكن هناك مخاوف بشأن الآثار القصير الأجل لانفتاح التجارة، لا سيما على توزيع الدخل وعدم المساواة.

20- وتؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية أيضًا دورًا أساسيًا في تعزيز التجارة في سلسلة القيمة العالمية. ويمكن للتعريفات المنخفضة بين الموقّعين على هذه الاتفاقات أن تعزز التنسيق العمودي وسلاسل القيمة. ويمكن للتغطية التي توفرها هذه الاتفاقات لقطاعات اقتصادية عديدة أن تقوي سلاسل القيمة الزراعية والغذائية العالمية، ذلك أن حصة كبيرة من قيمة الصادرات الزراعية والغذائية تأتي من قطاعات أخرى غير قطاع الأغذية أو الزراعة. وعلى سبيل المثال، يأتي حوالي 38 في المائة من القيمة المضافة في الصادرات الغذائية في العالم من الخدمات المستوردة.

21- ويمكن أن تتضمن اتفاقات التجارة الإقليمية أيضًا بنودًا تتعلّق بسياسة المنافسة أو أن توائم المعايير، الأمر الذي يؤدي إلى إصلاح السياسات وارتفاع مستويات التكامل بين الموقّعين. وعلى الرغم من أن الكثيرين ينظرون إلى هذه الاتفاقات على أنها ركائز أساسية للنظام التجاري العالمي، فإنه يجب استكمال التركيز المتزايد على التجارة الإقليمية بتعزيز التجارة المتعددة الأطراف من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان، كتلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تمارس التجارة في غالب الأحيان مع شركاء عالميين وليس إقليميين. ويستدعي ذلك بذل الجهود التي تعزز أيضًا التجارة المتعددة الأطراف.

22- ويمكن أن تترتب عن زيادة المشاركة في سلسلة القيمة العالمية، شأنها شأن جميع الأنشطة الاقتصادية، آثار بيئية إيجابية وسلبية. فمن جهة، تعزز سلاسل القيمة العالمية تحقيق النمو؛ ومن جهة أخرى، قد لا تؤدي بالضرورة إلى إدارة الموارد الطبيعية على نحو أفضل. وعلى سبيل المثال، هناك مخاوف من أن زيادة إنتاج المحاصيل للتصدير نتيجة لانفتاح التجارة، تشكل عاملاً محرّكًا لإزالة الغابات. ولكن يمكن لسلاسل القيمة العالمية المتّسقة مع أهداف التنمية المستدامة مثلاً من خلال التقيّد باللوائح والمعايير، أن تنشر التكنولوجيات والممارسات المستدامة وأن تعزز في الوقت نفسه الإنتاجية ونمو الدخل في مختلف البلدان. بالتالي، لا بد من بذل جهود متواصلة لإضاف الطابع المستدام على التجارة.

23- وأدت الأزمة المالية لعام 2008 وما لحقها من تباطؤ اقتصادي إلى توقف تطوّر سلاسل القيمة الزراعية والغذائية العالمية. ومن المتوقع أن تؤثر جائحة كوفيد-19 وما يترتب عنها من آثار على الاقتصاد العالمي، على إمكانات سلاسل القيمة العالمية في مجال التجارة والنمو العالميين. وتشجّع سلاسل القيمة العالمية الروابط التجارية التي تؤدي دور قنوات لنشر التكنولوجيا والمعارف خلال فترات النمو الاقتصادي، ويمكنها كذلك أن تنقل الصدمات الاقتصادية وآثارها. ومع قيام الشركات بمعالجة المقايضات بين الكفاءة والقدرة على الصمود في وجه التباطؤ الاقتصادي، يمكنها أن تنتهج عملية لإضفاء الطابع المحلي على إنتاج الأغذية من خلال إعادة الأنشطة إلى بلدان المنشأ في ما يخص الأغذية التي تسمح بذلك.

24- ويمكن لمثل هذه الاستراتيجيات أن تقوّض زيادات الكفاءة المتصلة بالميزة المقارنة وأن ترفع أسعار الأغذية المحلية، وهذا أمر غير مرغوب فيه في أوقات انخفاض الدخل. ويعد الاعتماد على الأغذية والزراعة المتأتية من مصادر محلية ومتعددة من حول العالم، شكلاً من أشكال القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي والانكماش الاقتصادي.

25- وتطلب الصدمات العالمية من قبيل الأزمة المالية لعام 2008 وجائحة كوفيد-19 تعاونًا وتنسيقًا دوليين عوضًا عن تدابير تعزز الاكتفاء الذاتي من الأغذية، لا سيما عندما لا تظهر الآثار في جميع البلدان في الوقت نفسه. بالتالي، توفّر التجارة سبيلاً فعالاً لتحسين إدارة المخاطر الناشئة عن الصدمات وزيادة القدرة على الصمود. وفي سياق جائحة كوفيد-19، يمكن للجهود الرامية إلى التقليل من اختلالات سلاسل القيمة العالمية وتعزيز التجارة الزراعية والغذائية أن تعود بمنافع قصيرة وطويلة الأجل على السواء.

رابعًا- إشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة

26- إن العلاقة بين التجارة والنمو علاقة معقّدة، ولقد كانت تأثيرات العولمة على توزيع الدخل ضمن البلدان وفي ما بينها موضع نقاش لفترة طويلة. ومع اتساع التجارة، استفادت جميع البلدان وشهد العديد منها معدلات نمو سريعة. ولكن في الوقت نفسه، اتسعت الهوة بين البلدان النامية المنخفضة الدخل من جهة والاقتصادات المتقدمة والناشئة من جهة أخرى.

27- وعلى سبيل المثال، تتمثل واحدة من القضايا المهمة في الزراعة في كيفية إدماج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق العالمية والمحلية وإشراكهم في عملية التنمية. ويقوم جميع المزارعين تقريبًا في البلدان النامية ببيع المنتجات وشرائها من الأسواق. ولكن في الكثير من الأحيان، يكون أداء الأسواق ضعيفًا وتكاليف المعاملات مرتفعة في المناطق الريفية. ويعاني العديد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من معدلات تسويق منخفضة. وبالنسبة إلى الكثيرين، فإن الأسواق، كتلك الخاصة بالتأمين والائتمان، لا تؤدي مهمتها وهي غائبة بالكامل. وتترتب عن ذلك تداعيات مهمة على الأمن الغذائي، وسبل العيش، والتنمية.

الشكل 6- حصة الإنتاج الأسري المباع في الأسواق والمتأتي من مختلف أحجام المزارع في غانا وملاوي وأوغندا وفييت نام (شرائح خمسية)

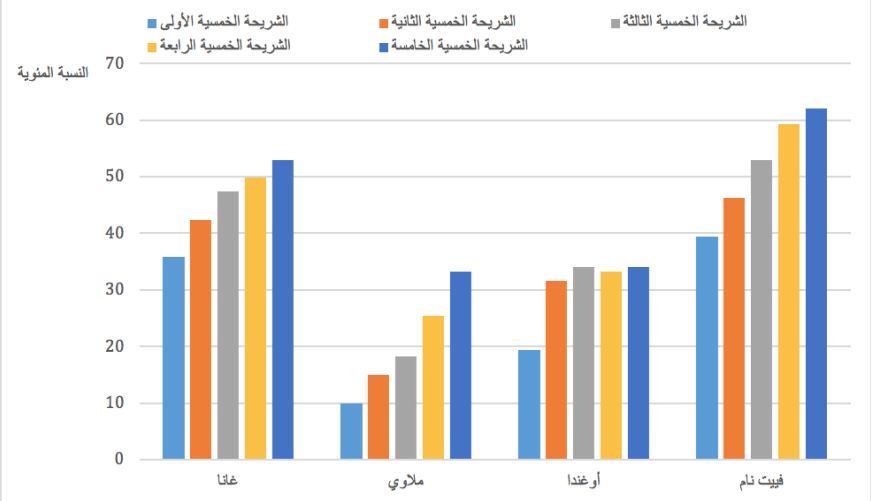

المصدر: ملف البيانات عن أصحاب الحيازات الصغيرة، منظمة الأغذية والزراعة (متاح على الموقع التالي: http://www.fao.org/family-farming/data-sources/dataportrait/farm-size/en/). ولقد تم جمع البيانات من دراسات قياس المستويات المعيشية (غانا 2013، ملاوي 2011، أوغندا 2012، فييت نام 2008).

28- وعلى سبيل المثال، في غانا، تقوم المزارع الصغيرة في أسفل توزيع أحجام المزارع والتي تصل مساحتها إلى 0.4 هكتارات، ببيع 35 في المائة من إنتاجها في الأسواق. وبالنسبة إلى المزارع الأكبر حجمًا التي تنتمي إلى شريحة العشرين في المائة من المزارع التي تتصدر توزيع الأحجام والتي تتخطى مساحتها 6.2 هكتار، فإن معدل المشاركة في السوق تتجاوز 50 في المائة. وفي فييت نام، تتبع معدلات المشاركة في السوق نمطاً مماثلاً ولكنها أعلى بكثير بالنسبة إلى جميع أحجام المزارع، ما يشير إلى أن المزارعين في البلاد يتكبدون تكاليف معاملات متدنية مقارنة بالأسر الزراعية في ملاوي وأوغندا.

29- ويمكن لبروز سلاسل القيمة العالمية وما تفرضه من متطلبات صارمة من حيث جودة الأغذية وسلامتها، أن يزيد من تهميش أصحاب الحيازات الصغيرة. وتواجه المزارعات مساوئ أكبر مما يواجهه أقرانهن الذكور لأن إمكانية حصولهن على الأصول ورأس المال الاجتماعي هي أقل، ويعد نوع الجنس عاملاً من العوامل التي تحدد النطاق الواسع من معدلات المشاركة في السوق في البلدان النامية. وتولّد الأسر التي تعيلها النساء دخلاً أقل بكثير من التي يعيلها الرجال. وفي العديد من البلدان، تشارك الأسر التي تعيلها النساء في الأسواق بدرجة أقل بكثير من الأسر التي يعيلها الرجال.

30- ومن الضروري اعتماد سياسات واسعة النطاق لتهيئة بيئة تمكّن الأسواق من الازدهار وتشمل مثلاً تحسين البنية التحتية والخدمات في المناطق الريفية، والتعليم، والتكنولوجيا المنتجة. وبالإضافة إلى هذه السياسات، يمكن لنماذج الأعمال

الشاملة مثل الزراعة التعاقدية، والتي يحركها القطاع الخاص وتدعمها الحكومات والمجتمع المدني، أن تساعد المزارعين على الاندماج في سلاسل القيمة الحديثة والأكثر تعقيدًا.

31- وتشمل الحلول المبتكرة أيضًا البرامج المتعددة الأوجه التي تعالج في آن واحد القيود العديدة التي يواجهها المزارعون في مجال التسويق والتكنولوجيا والتمويل. وعلى سبيل المثال، يمكن لخطط الزراعة التعاقدية أن تستبق إخفاقات السوق المتصلة بمخاطر الأسعار والوصول إلى المدخلات المنتجة والائتمان والتكنولوجيا والمعارف، وأن تتفاداها. ويمكن أن تساهم هذه الخطط في تحسين الإنتاجية، وزيادة معدلات التسويق، ورفع المداخيل. وتشير التحليلات إلى أن المشاركة في الزراعة التعاقدية قد تؤدي إلى ارتفاع دخل المزرعة بنسبة تصل إلى 50 في المائة. وعلى الرغم من أنه باستطاعة الزراعة التعاقدية أن تحسّن الوصول إلى سلاسل القيمة وأن تولّد المنافع للعديد من أصحاب الحيازات الصغيرة، قد تكون النتائج متباينة إلى حد كبير.

32- وقد تستبعد الخطط التعاقدية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة جدًا، لتفشل بالتالي في معالجة مشاكل عدم المساواة بشكل ملائم. وتتعرّض الخطط التعاقدية أيضًا لانتكاسات وقد تفشل في الكثير من الأحيان بسبب معدلات الانسحاب العالية، ذلك أن المزارعين يدخلون في العقود ويخرجون منها ربما بسبب الصعوبات التي يواجهونها في تلبية متطلبات الجودة أو لأن المشاركة في هذه العقود لم تكن مربحة مقارنة بالأنشطة البديلة. وإن المشاركة المستمرة ضرورية لكي تساهم الأسواق وسلاسل القيمة في تحقيق التنمية إذ أن الآثار الإيجابية للزراعة التعاقدية على المزارعين تكون أكبر بكثير عندما تكون المشاركة مستدامة، ذلك أن الاستثمارات في الأصول المنتجة والتكنولوجيات والمعارف تستغرق وقتًا لتحقيق المنافع.

33- ويمكن أن تؤدي زيادة التسويق والتجارة إلى تحسّن المداخيل وسبل العيش، ولكن قد تترتب عنها أيضًا نتائج بيئية غير مرغوب فيها. فقد يؤدي تكثيف الإنتاج الزراعي لغرض التصدير، والذي يحفّزه انفتاح التجارة والعولمة، إلى تلوّث المياه وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي. وتفرض هذه النتائج تكاليف على المجتمع بكامله من حيث مثلاً تدني جودة المياه، والاحترار العالمي، وتراجع تلقيح المحاصيل.

34- وتملك الحكومات مجموعة من الأدوات السياساتية لمعالجة مثل هذه التكاليف. وعلى سبيل المثال، يمكن للضرائب أن تدفع الأسواق إلى مراعاة مختلف التكاليف البيئية المترتبة على المجتمع. وإلى جانب السياسات العامة، هناك آليات يمكنها أن تؤثر على الأسواق لمواءمة التطلعات الخاصة مع التطلعات العامة والمساهمة بالتالي في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في سياق سلاسل القيمة العالمية.

35- وعندما تقترن سلاسل القيمة بخطط إصدار شهادات الاستدامة، يصبح بإمكانها أن تخلق أسواقًا للأغذية المنتجة بطريقة مستدامة. وتضع معايير الاستدامة شروطًا على أساليب الإنتاج في ما يتعلّق مثلاً باحترام حقوق الإنسان الأساسية؛ وصحة العمال وسلامتهم؛ ودفع أسعار عادلة للمزارعين مقابل منتجاتهم؛ والممارسات الزراعية المختلفة التي يمكنها أن تدير الموارد الطبيعية على نحو أفضل وأن تحد من الآثار البيئية السلبية.

36- وعلى سبيل المثال، في نيكاراغوا، أظهرت مزارع البن التي تمتثل لمجموعة من معايير الاستدامة (بما فيها ممارسات البن وإنصاف المزارعين (C.A.F.E.)، والتجارة العادلة، والزراعة العضوية، والتحالف من أجل الغابات المطيرة، ومناطق

التجارة العالمية) تحسنًا في الأداء البيئي.[1] وشمل ذلك زيادة مخزونات الكربون في الأشجار المستخدمة لإنتاج البن في الظل، وتحسّن الممارسات الرامية إلى صون التربة وإعادة تدوير لب البن، واستخدام الأسمدة العضوية.

37- ويمكن أن يساهم إصدار شهادات الاستدامة أيضًا في تحقيق نتائج اجتماعية أفضل. ففي أوغندا، تشير البيانات من مزارعي البن أصحاب الحيازات الصغيرة إلى أن الأسر المعتمدة لإنتاج منتجات التجارة العادلة أنفقت 146 في المائة أكثر على تعليم الأطفال وأبقتهم لفترة أطول في المدرسة مقارنة بالأسر غير المعتمدة.

38- وتكتسي معايير الاستدامة أهمية متزايدة في الأسواق العالمية، لا سيما في المنتجات العالية القيمة ذات الروابط القائمة مع سلاسل القيمة العالمية. ولقد أدى تزايد طلب المستهلكين على المنتجات المطابقة لمعايير الاستدامة إلى زيادات في حصة الأراضي الزراعية الحائزة على شهادة الاستدامة. وإن حوالي ربع المساحات المزروعة بالبن والكاكاو في العالم حائزة على شهادة لامتثالها لمعايير الاستدامة. ويمكن لتسخير آلية السوق من أجل توفير المعلومات عن كيفية إنتاج الأغذية وما يعود به ذلك من منافع على البيئة والمجتمع، أن يعالج المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

خامسًا– الأثر التحوّلي للتكنولوجيات الرقمية على الأسواق

39- تُحدِث التكنولوجيات الرقمية تحولاّت سريعة في جميع مراحل سلسلة القيمة، من المزرعة إلى المائدة. ويقوم اعتماد التكنولوجيات الرقمية بتحسين الكفاءة، وتوليد مصادر جديدة للدخل، وادخار الموارد. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتسبب هذه التكنولوجيات بالاختلالات حيث إنها تؤدي إلى تعديل أنشطة سلسلة القيمة ومنتجاتها أو تنحيتها.

40- وعلى مستوى المزرعة، تساعد تطبيقات التكنولوجيا الرقمية على معالجة إخفاقات السوق وتسهّل إشراك المزارعين في سلاسل القيمة عبر خفض تكاليف المعلومات والمعاملات. ولقد عززت التحسينات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال تطوّر سلاسل القيمة العالمية عبر ربط المزارعين بشكل فعال بالتجار والمستهلكين في مختلف الأقاليم والبلدان. وفي عام 2020، كشفت جائحة كوفيد-19 قدرة التكنولوجيات الرقمية على تحسين عمل أسواق الأغذية. وتشير التقديرات إلى أن حصة السوق الإلكترونية في جمهورية الصين الشعبية زادت من 11 إلى 38 في المائة من إجمالي مشتريات الأغذية بالتجزئة في فبراير/شباط 2020.

41- وعلى الرغم من انتشار التكنولوجيات الرقمية بوتيرة سريعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، يوجد فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين البلدان، وبين الرجال والنساء. وفي المتوسط، لدى 10 في المائة فقط من الأسر في المناطق الريفية في أفريقيا إمكانية الوصول إلى الإنترنت. ولإشراك الجميع في الاقتصاد الرقمي، هناك حاجة إلى الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، واللوائح المناسبة لحشد القطاع الخاص، والاتساق في مجال السياسات، وذلك من أجل تحسين البنية التحتية والمهارات الرقمية في المناطق الريفية في البلدان النامية.

42- وتمتد التفاوتات القائمة بين الجنسين أيضًا إلى العالم الرقمي حيث إن النساء الريفيات هن الأقل قدرة على الوصول إلى الإنترنت. وتتوافر إمكانية الوصول إلى الإنترنت لـ 48 في المائة من النساء حول العالم مقارنة بنسبة 58 في المائة من الرجال.

[1] لمزيد من المعلومات عن ممارسات البن وإنصاف المزارعين (C.A.F.E.) أنظر https://www.starbucks.com/responsibility/community/farmer-support/farmer-loan-programs، وعن التجارة العادلة أنظر https://www.fairtrade.net، وعن التحالف من أجل الغابات المطيرة أنظر https://www.rainforest-alliance.org، وعن مناطق التجارة العالمية أنظر https://utz.org.

43- وإن المناطق الريفية في البلدان المتقدمة متصلة بشكل أفضل بالإنترنت. وتسجل الدانمرك أعلى معدل اتصال إلكتروني مع قيام 97 في المائة من النساء والرجال في المناطق الريفية باستخدام الإنترنت وعدم وجود أي فجوة بينهم في المناطق الحضرية. وفي البلدان النامية، هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية. فتفيد التقارير بأن 15 في المائة من النساء في المناطق الريفية في بوليفيا يتسخدمن الإنترنت مقارنة بحوالي 53 في المائة منهن في المناطق الحضرية. وفي النيجر، فإن 0.6 في المائة من النساء الريفيات فقط يستخدمن الإنترنت.

الشكل 7- النسبة المئوية للأفراد الذين استخدموا الإنترنت في المناطق الحضرية والريفية في بلدان مختارة بحسب نوع الجنس في عام 2018

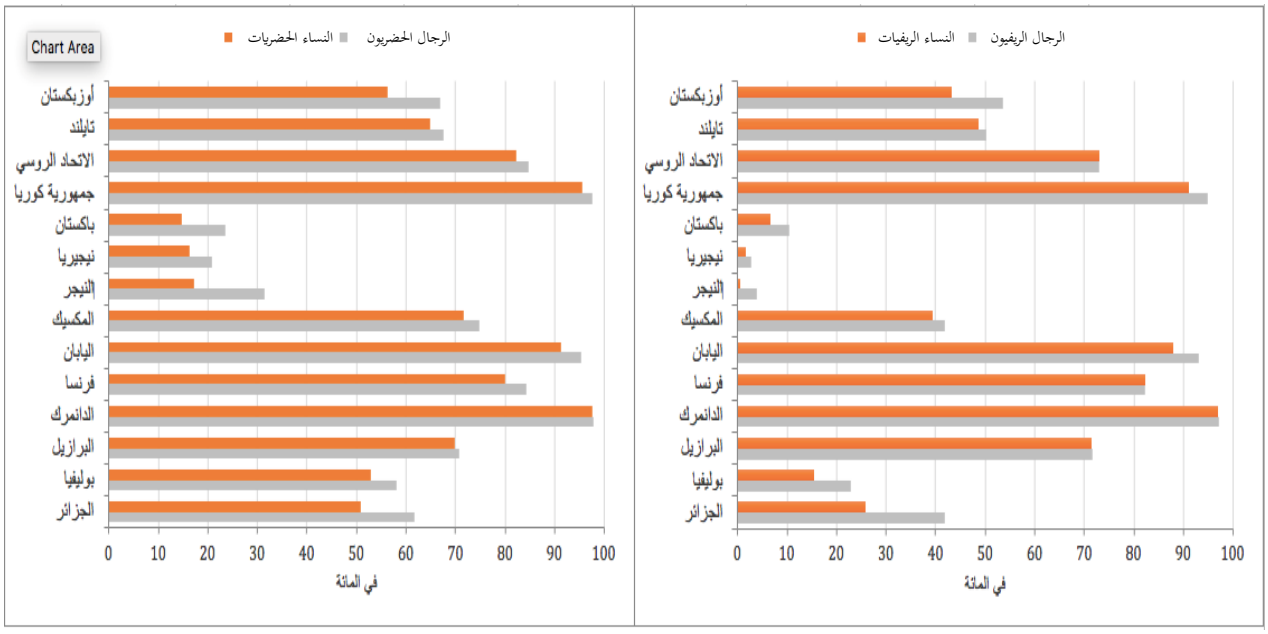

ملاحظة: تتعلّق هذه الأرقام بالأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من أي موقع كان. وترجع البيانات إلى عام 2018 أو آخر سنة تتوافر بشأنها.

المصدر: International Telecommunication Union (ITU). 2019. Yearbook of Statistics: Telecommunication/ICT Indicators 2009–2018. Statistical Reports. Geneva, ITU.

44- ومن الرسائل النصية المرسلة بواسطة خدمة الرسائل القصيرة على الهواتف المحمولة إلى منصات التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا السجلات الموزّعة، تؤدي التطبيقات الرقمية إلى خفض تكاليف المعاملات وتحسين تدفق المعلومات وتعزيز المطابقة الفعالة بين المزارعين والتجار والمستهلكين، الأمر الذي يفضي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى السوق وتحسين النتائج المحققة من حيث الدخل والرفاه.

45- ويشهد الوصول إلى الائتمان والتأمين ثورة هو أيضًا. ويمكن للابتكارات الرقمية في مجال رصد الأرض وتقدير هطول الأمطار بواسطة الأقمار الاصطناعية والاستشعار عن بُعد، المقترنة بالبيانات الموقعية وتكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية أن تدعم برامج التأمين القائم على مؤشر الطقس بتكلفة أقل. ومن شأن ذلك أن يساعد على الوصول إلى ملايين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين اعتبر الكثيرون منهم في السابق غير قابلين للتأمين.

46- ويمكن للآثار التحوّلية المترتبة عن الابتكارات الرقمية أن تدعم تحقيق مجموعة من النتائج على مستوى الأسواق. ومن شأن تطبيقات التكنولوجيا الرقمية الخاصة بالأسواق الزراعية والغذائية أن تولّد منافع اقتصادية واجتماعية

وبيئية كبيرة وأن تسرّع التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، تشجع التكنولوجيات الرقمية الاندماج المالي إذ تتيح للمؤسسات المالية الدخول إلى الأسواق الريفية من دون تحمّل كلفة وجودها المادي فيها.

47- وتوفّر منصات التجارة الإلكترونية حوافز لتعليم الشباب والنساء ليبقوا في المناطق الريفية أو يعودوا إليها. ونتيجة لذلك، يمكن لهذه المنصات أن تحوّل المناطق الريفية إلى أماكن جذّابة يصلح العيش والعمل فيها. ويمكن لتكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية أن تبني الثقة وتعزز الشفافية، وأن تدعم بالتالي إمكانية تتبع الأغذية على طول سلسلة القيمة. ومن شأن ذلك أن يدعم تنفيذ معايير الاستدامة والتوسيم الذي يوفّر المعلومات للمستهلكين بشأن الأبعاد البيئية والاجتماعية للإنتاج.

48- وتنطوي التكنولوجيات الرقمية أيضًا على مخاطر وتحديات. وعلى سبيل المثال، أثارت القضايا المتصلة بملكية واستخدام البيانات التي يتم جمعها من خلال التكنولوجيات الرقمية في المزارع، مخاوف كبيرة. ولكن يمكن لمعالجة هذه المخاوف أن تواصل تشجيع اعتماد التكنولوجيا الرقمية. وتؤثر التكنولوجيا أيضًا على عوامل الإنتاج وقيمتها، مثل الطلب على اليد العاملة والأجور. وقد تؤدي التكنولوجيات الرقمية أيضًا إلى انحرافات عن نتائج المنافسة في الأسواق، الأمر الذي يؤثر على الأسعار أو الكميات، وبالتالي على الرفاه.

49- ولا بد من إجراء مزيد من التحليل لقدرة التكنولوجيا على التأثير على الأسواق الزراعية والغذائية. ويدل الإقرار بهذه القضايا على الحاجة إلى تحسين التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وتحقيق توافق في الآراء بشأن أفضل الممارسات التي يمكنها تشكيل إطار تنظيمي يكون من شأنه تعظيم منافع التكنولوجيا الرقمية وتقليص المخاطر ذات الصلة.